

بحار الأنوار

[253] يجتمعان " أي في الشهادتين والعبادات الظاهرة، وإن خص الايمان بالولاية، و
ظاهر سياق الحديث لا يخلو من شوب تقية، وكأن المراد بالفضائل ما يفضل به في الدنيا من
العطاء والاجراء وأمثاله لا الفضائل الواقعية الاخرية أو ما يفضل به على الكافر من
الانفاق والاعطاء والاكرام والرعاية الظاهرية، وقيل: أي في التكليف بالفضائل، بأن يكون
المؤمن مكلفا ولا يكون المسلم مكلفا بها. أقول: سيظهر مما سنقل من تفسير العياشي (1) أن
الفضائل تصحيف " القضايا ". في " أعمالهما " أي صحتها وقبولها " وما يتقربان به إلى
□ " أي من العقائد والاعمال فيكون تأكيدا أو تعميما بعد التخصيص، لشموله للعقائد أيضا
أو المراد بالاول صحة الاعمال، وبالثاني كيفياتها، فان المؤمن يعمل بما أخذه من إمامه، و
المسلم يعمل ببدع أهل الخلاف، وقيل: المراد به الامام الذي يتقرب بولايته و متابعتة إلى
□ تعالى فان إمام المؤمن مستجمع لشروط الامامة، وإمام المسلم لشرائط الفسق والجهالة.
قوله " أليس □ يقول " أقول: هذا السؤال والجواب يحتمل وجوها الاول وهو الظاهر أن
السائل أراد أنه إذا كانا مجتمعين في الحسنات، والحسنة بالعدد، فكيف يكون له فضل عليه
في الاعمال والقربات ؟ مع أن الموصول من أدوات العموم، فيشمل كل من فعلها ؟ فأجاب عليه
السلام بأنهما شريكان في العشر، والمؤمن يفضل بما زاد عليها، ويرد عليه أنه على هذا
يكون لاعمال غير المؤمنين أيضا ثواب، وهو مخالف للاجماع والاختلاف المستفيضة، إلا أن يحمل
الكلام على نوع من التقية أو المصلحة، لقصور فهم السائل، أو يكون المراد بالايمان الايمان
الخالص، و بالاسلام أعم من الايمان الناقص وغيره، ويكون الثواب للاول، وهو غير بعيد عن
سياق الخبر، بل لا يبعد أن يكون المراد بالمسلم المستضعف من المؤمنين الذين يظهرون
الايمان ولم يستقر في قلوبهم كما يرشد إليه قوله " وهما في القول والفعل يجتمعان " وقد
عرفت اختلاف الاصطلاح في الايمان فيكون هذا الخبر موافقا لبعض مصطلحاته.

(1) تحت الرقم: 39 (*).